العلوم الاقتصادية
العدد الواحد و الاربعـــون / المجلد الحادي عشر/ نيسان 2016

الفساد الاقتصادي في الدول العربية للمدة (2004-2014)

الأسباب والآثار والمعالجات

أ.م. د. عدنان فرحان الجوارين
العراق -جامعة البصرة
كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد

هاتف: 00964780108499

البريد الالكتروني: adnan352000@yahoo.com

تاريخ قبول النشر 2015/12/20

الـمـلـخص:

يبرز الفساد كمشكلة من أهم المشكلات الاقتصادية التي تؤرق المخططين وصانعي السياسة الاقتصادية في العديد من الدول ومنها الدول العربية ،التي تعاني جميعها على حد سواء من الفساد، وإن اختلف حجمه وآثاره ، تبعاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة . والحقيقة أن الفساد ليس وليد هذا العصر وانما هو قديم قدم البشرية ، إلا أنه اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة خصوصاً في الدول العربية مما دفع العديد من الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وآثاره الاقتصادية وطرائق علاجه . ويركز هذا البحث على توضيح أسباب الفساد في مختلف الدول العربية والآثار المترتبة عليه ثم يطرح معالجات للتخفيف من حدة الفساد ثم القضاء عليه.

Abstract:

Corruption is one of the most important economic problems that concern to planners and policy makers in many countries , including Arab Countries, which all have corruption, but it differs in size and effects, as a result of different combination of political, economic, and social for each country. Indeed, in fact that corruption is not the result of this era, but is as old as humanity. However, it has expanded its scope in recent years, especially in the Arab Countries prompting many researchers to the difference of their curriculum to explore the causes and effects of corruption and methods of treatment.

This research will focus on the clarification of the causes of corruption in the various Arab Countries and implications, and then presents a remedies to mitigate corruption then eliminate it.

الـمـقـدمـة :

انتشر الفساد بشكل كبير في الآونة الأخيرة في العديد من دول العالم ومنها الدول العربية، وأصبح يشكل قوة كبرى تهدد اقتصادات الدول التي يستشري فيها، وأخذ يستشري بشكل شبكي وليس فردي بمعنى أنه لم يقتصر على دولة أو مجموعة دول بعينها، بل اننا نجدهفي الدول الفقيرة والغنية ، وان كانت درجة هذا الفساد تختلف من دولة الى أخرى، والدول العربية من الدول التي انتشر فيها الفساد بشكل كبير، وأضحى من التحديات الكبرى التي تواجه النهوض باقتصادات هذه الدول، ويعد ضعف تطبيق القوانين والانظمة من اهم الاسباب الرئيسة في انتشار الفساد اذ ان تطبيق القوانين والقرارات يحتاج الى قيادات ادارية نزيهة وشجاعة في مواجهة اخطار الفساد والتسيب، وللفساد أثار سلبية عديدة على الاقتصاد.

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من خلال النتائج التي يستخلصها البحث لتوضيح مسببات الفساد في الدول العربية وآثاره وطرائق علاجه.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من الأسئلة الآتية: ماهي مسببات الفساد في الدول العربية؟ وما هي اثار هذا الفساد على التنمية البشرية والفقر والاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي طرق علاجه؟.

أهداف البحث

يهدف البحث الى توضيح مسببات الفساد في الدول العربية ومدى تأثير ذلك الفساد على ترتيب الدول العربية ضمن بعض المؤشرات العالمية والاستراتيجيات الكفيلة بالتخفيف من هذا الفساد.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها "انتشار الفساد في الدول العربية له أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وانتشاره أدى الى آثار سلبية عديدة في الجانب الاقتصادي أهمها أثره في التنمية البشرية وارتفاع مستويات الفقر وتخفيض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر".

أولا : مفهوم الفساد وأشكاله:

يعني الفساد لغويا التلف والعطل والخلل، وفسد الشيء فهو فاسد(أبو عمرو، 2003: 849) ، وقد عرف البنك الدولي الفساد على أنه اساءة استخدام المنصب العام من اجل تحقيق الكسب

الخاص(عبدالفضيل، 2004: 80)، ويعرفه Johnstonعلى أنه "إساءة استخدام الأدوار " الوظائف " العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة " (Johnston ,1977,45)، كما عرفته منظمة الشفافية الدولية على أنه " اساءة استخدام السلطة التي اؤتمن عليها لتحقيق مكاسب شخصية" (أيغن، 2005: 17)، وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد على أنه " استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، ويشمل ذلك بوضوح جميع أنواع رشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوي التي تحدث ما بين القطاع الخاص" (الذهبي ، 2005: 219)، ويعرف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الفساد على أنه " اساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص"(برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2008: 6) وهكذا نجد أن جميع التعاريف اتفقت على أن الغاية أو الهدف من الفساد ، هو الحصول على مكسب خاص أو نفع شخصي . أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف فلم يكن هناك اتفاق عليها بين هذه التعاريفاذ قصرها التعريف الأول والثاني والرابع على الوظيفة العمومية فقط ، وهذا منافللواقع، لحدوث الفساد في القطاعين العام والخاص وان اختلفت درجته.

أما في التعريفين الثالث والخامس فقد جاء استخدام السلطة التي اؤتمن عليها دون توضيح ما اذا كانت عامة أو خاصة وذلك ليشمل استغلال المنصب في القطاعين العام والخاص على حد سواء .

والفساد أنواع فهناك الفساد السياسي والفساد الاداري والفساد الاقتصادي وهو ما سيركز عليه البحث، بشكل عام فان الفساد الاقتصادي لايمكن اقتصاره على القطاع العام اذ أن هناك فساداً في القطاع الخاص ايضا وان كان بدرجة أقل نتيجة لوجود الرقابة الصارمة ووجود المساءلة والرقابة المستمرة للموظف سواء من قبل مسؤوله المباشر أم من قبل مجلس الادارة علما أن هذه الوسائل موجودة في القطاع العام لكنها بدرجة أقل من الصرامة وتتبع مدى قوة تطبيق القانون في الدولة، كما أن الفساد هو ليس ظاهرة معزولة عن البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة به، بل هو نتاج للخلل في هذه البيئات الثلاث، لذا يمكن تعريف الفساد على أنه " ظاهرة تنتج عن الخلل في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أو في احداهالمجتمع معين تؤدي الى اساءة استغلال الوظيفة أو المنصب سواء في القطاع العام أم الخاص من أجل تحقيق مكاسب خاصة"، ووجود الفساد في مؤسسة ما يدل على ضعف هذه المؤسسة وفقدانها للمعايير الاخلاقية، وعدم قدرتها على صيانة وحفظ أموالها بشكل صحيح.

ومن زاوية الاقتصاد الكلي فإن الفساد مشكلة تؤدي إلى فوائد ومنافع جمة وكبيرة لطرفي الفساد, وبالمقابل تكلف الاقتصاد والمجتمع تكاليف باهظة.

والفساد كظاهرة اجتماعية وتاريخية لا تخص مجتمع معين أو حقبة تاريخية معينة, لأنها وجدت لتبقى طالما وجدت عوامل الجهل والفقر وقمع حرية الإنسان بالنسبة للمجتمعات الفقيرة, أما بالنسبة للمجتمعات المتقدمة فأن غياب الواعز الديني والأخلاقي يشكل سبباً رئيساً في فساد الفرد والمجتمع الا أن الفساد في الدول المتقدمة نسبته قليلة جدا وهو ما سيتوضح لاحقا نتيجة لأسباب عديدة أهمها ارتفاع مستوى دخل الفرد وقوة تطبيق القانون على أفراد المجتمع كافة دون تمييز ووجود عقوبات رادعة للفاسدين وعدم تمتع المسؤولين السياسيين بالحصانة القانونية التي تمنع تطبيق القانون عليهم على عكس الحال في الدول أو المجتمعات النامية.وترى نظريات العلوم السلوكية بأن ظاهرة الفساد نابعة أصلاً من ميل الإنسان الفطري إلى ممارسة السلوكيات الفاسدة (غير السليمة) وذلك لأن الطبيعة الإنسانية, طبيعة غير منضبطة وفوضوية إذا ما تغيبت الأخلاقيات العامة في بيئة اجتماعية تفتقر إلى الضوابط والمساءلة القانونية, وإن عدم أخذ تدابير وقائية وعلاجية في تفعيل القوانين ووسائل الردع وتطوير النظم الرقابية قد يؤدي إلى استشراء الفساد(Buchana,2001,23).

وتتعدد أشكال الفساد في المجتمعات نتيجة لتعدد الجهات التي تمارسه واختلاف المصالح المستهدفة من وراء هذا الفساد فضلا عن اختلاف الجهات المنفذة لهذا الفساد، ويمكن القول أن اهم أشكال الفساد ما يأتي (انظر: عواد، 2009: 9–16):

1- **الرشوة:** وتعني قبول المال أو المكافأة من قبل الموظف العمومي مقابل تقديم الخدمات لدافعي الرشوة، كتنظيم العقود الحكومية، وتنظيم الضرائب، أو الحصول على التراخيص الحكومية، وتنقسم الرشوة الى نوعين:

أ- **الرشوة المحلية:** وهي التي تدفع لأصحاب المناصب أو المسؤولين في دولة ما مقابل تقديم خدمة.

ب- **الرشوة الدولية:** وهي الرشوة التي تتم ضمن اطار الصفقات الخارجية، اذ تدفع هذه الرشوة من شركة الى مسؤولين حكوميين في دولة ما.

2- **المحسوبية والمنسوبية:** ويقصد بها الولاءات الحزبية والطائفية والروابط العائلية والعشائرية التي تتحكم في معظم مجالات الحياة، هذه الولاءات والروابط تمثل عائقا أمام التحول الديمقراطي.

3- **هدر المال العام:** ينظر الى الفساد اقتصاديا بأنه هدر للموارد التي تتسم بالندرة، وخاصة في الدول النامية وينتج عنه تعطيل فرص التراكم الرأسمالي المنتج في الأصول المادية والبشرية.

4- **شراء الأصوات والنفوذ السياسي:** يتمثل أحد أشكال الفساد بقبول السياسيين أخذ التبرعات غير القانونية لحملاتهم الانتخابية ومن ثم يستخدمونها لرشوة ناخبيهم على أسس فردية ومن ثم فان الناخبين يرشحون من يقوم بالدفع لهم.

5- **التهرب الضريبي والكمركي:** ويقوم بهذه الأعمال رجال الأعمال من القطاع الخاص اذ أنهم يدفعون الرشوة للمسؤولين الحكوميين بهدف الحصول على اعفاء أو تخفيض ضريبي.

6- **الواسطة:** ويقصد بها الطلب من موظف عام انجاز عمل مشروع أو غير مشروع لصالح الطالب أو لصالح شخص آخر.

7- **الاحتيال والنصب:** وهو سلوك هدفه الاستحواذ على أصل حتى وان كان للدولة من خلال الادعاء الزائف والتزوير والمصب والاختلاس والغش والابتزاز، ويعد الاحتيال نوعا من أنواع الفساد يهدف الى تحقيق المكاسب الشخصية.

8- **غسيل الأموال:** ويقصد به عملية تحويل الأموال التي تم الحصول عليها من أنشطة غير مشروعة بهدف اخفاء المصدر الحقيقي لتلك الأنشطة والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم اضفاء الشرعية على الدخل الذي تحقق.

والشكل الآتي يلخص أهم أشكال الفساد.

شكل (1)

أشكال الفساد

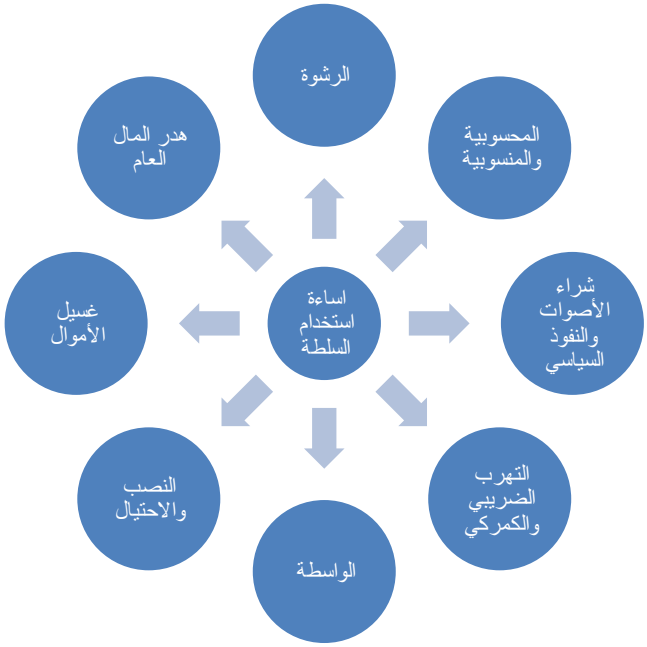

المصدر: من اعداد الباحث

وينقسم الفساد الى ثلاثة أنواع فقد يكون فساداً فردياً أي أنه حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين.

وقد يكون فساداً مؤسسياً أي أن الفساد يكون موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى ، نظرالوجود بعض الموظفين الرسميين

الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة، ويكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الريع منها، اذ يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات.

وقد يكون فسادا منتظما أي انه يكون ظاهرة يعاني منها المجتمع بطبقاته كافةومختلف معاملاته ، وهذا ما قصده Johnstonفي تعريفه بالفساد المنتظم أو الممتد . اذ أن هذا الفساد يترك أثرهفي المؤسسات وسلوك الأفراد على مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي كافة، ويتميز هذا النوع من الفساد بالآتي (منصوران، 2009، 2) :-

أ) أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينه.

ب) يميل إلى أن يكون احتكارياً.

ج) أنه فساد منظم ويصعب تجنبه.

ثانيا: أسباب الفساد:

تختلف أسباب الفساد من بلد الى آخر باختلاف طبيعة المجتمع ومدى الحرية ونوع أنظمة الحكم وغيرها من الأمور التي لها تأثير مباشر في الفساد، وطبقا للنظريات الاقتصادية فان هناك رؤيتين لأسباب الفساد الأولى الرؤية التقليدية التي تنسب الفساد الى عوامل اخلاقية ودينية وشخصية، اذ أن الفساد بحسب هذه الرؤية نتاج لتصدع المجتمع وتشوه الايمان الديني، والرؤية الأخرى هي الرؤية الاقتصادية التي ترى أن الفساد مرتبط بالريع اذ يرى أنصار هذه الرؤية أن أسباب الفساد تعود الى التفاعل بين العملاء -سواء كانوا قطاعاً عائلياً أم مواطنين عاديين أم سياسيين- وأفراد آخرين يتصفون بالفساد ، ومن أهم أسباب الفساد في الدول العربية ما يأتي:

1- **توافر الريع:** يقصد بالريع الموارد الطبيعية الاستراتيجية في البلد وهو ما متوافر في الدول العربية النفطية، والتي تمثل سببا للفساد كونها تغري بعض المسؤولين لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة، ومن الأمثلة المهمة التي توضح ذلك الارباح الخيالية الناجمة عن الاستثمار في القطاع النفطي والتي تخلق فسادا أكبر حجما وخطورة بين

أوساط المسؤولين وبخاصة الذين يمتلكون قرار ابرام العقود ومنح امتيازات التعاقد مع الشركات الأجنبية بطرائق ملتوية وغير مشروعة(المياحي، 2008، 105).

2- **أسباب سياسية** أهمها ضعف فعالية السلطة التشريعية وعدم وجود نية صارمة لمكافحة الفساد وتفعيل قوانين مكافحة الفساد وغض الطرف من قبل الحكومة عن الفاسدين الكبار أي تمتع بعضهم بحصانات تجعلهم بمنأى عن المحاسبة ، فضلاً عن تقاعس منظمات المجتمع المدني وضعف دور الصحافة والاعلام في كشف المفسدين والفاسدين.

3- **أسباب اجتماعية** لها علاقة بالأعراف والقيم والتقاليد، مثل انتشار الواسطة بين أفراد المجتمع خصوصاً بين أبناء القبيلة الواحدة كنوع من الترابط بين أفراد هذه القبيلة، وهذه الأسباب تكون مؤثرة في المجتمعات التقليدية أو المتخلفة، ولا سيما عندما تكون سلطة الأعراف والتقاليد أقوى من سلطة القانون كما هو الحال في بعض الدول العربية كالعراق واليمن والسودان.

4- **تدني الرواتب والأجور:** يعد انخفاض الرواتب والأجور كما هو الحال في معظم الدول العربية غير النفطية أو تأخر صرفها في مواعيدها نتيجة لسوء استخدام الموازنة الحكومية أو لتأخر تنفيذها، سبباً يدفع الموظف لتعويض النقص في مرتبه عن طريق الرشوة والعمولات لتوفير احتياجاته المعيشية (الأمم المتحدة، 1994: 57).

5- **اتساع دور القطاع العام** كما هو الحال في معظم الدول العربية: يعد اشراف القطاع العام على بعض المشروعات العامة من الأسباب التي تتيح الفرصة أمام الشركات المرشحة للتنفيذ لدفع الرشوة للموظفين القائمين على المشروع من أجل الفوز بتلك المشروعات، وخاصة اذا كان هناك ضعف في الأداء الاقتصادي للدولة، الذي يؤدي دوراً كبيراً في جعل معظم المشروعات الاستثمارية تتم عن طريق صفقات مشبوهة يحتل فيها الفساد حيزاً واسعاً(عبد العزيز، 2007: 75).

6- **يعد بعض الباحثين الأنظمة السياسية المستبدة** أحد الأسباب الرئيسة في الفساد، اذ في ظل هذه الأنظمة يتم منح المناصب الحكومية الى أشخاص معينينتيجة ولائهم للسلطة الحاكمة، أما المناصب الأدنى فيشغلها من يشملهم مبدأ المحاباة، وهي امتيازات تجعل من يتولى المناصب الادارية يتمتع بالحصانة من المساءلة بحكم صيغ الارتباط السالفة لذلك تكون أبواب المال العام مفتوحة بدون رقيب ويكون المنصب الحكومي تشريفاً للاثراء على حساب الآخرين(داود، 2004: 144).

ثالثا: الآثار المترتبة على الفساد:

يعد الفساد أكبر عائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض نسبة الفقر وتحسين الأداء الحكومي، وهو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك فان للفساد بشكل عام أثاراً مهمة يمكن تناولها على النحو الآتي:

1- **الآثار الاقتصادية:** للفساد الاقتصادي آثار اقتصادية كبيرة تتمثل أهمها في الآتي:

أ- **تخفيض مستويات الاستثمار:** يتعارض الفساد مع وجود بيئة تنافسية حرة تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات سواء المحلية أم الأجنبية، وتوضح الكثير من الدراسات أن للفساد تأثيراً سلبياً على مستويات الاستثمار، اذ غالبا ما يرتبط الاستثمار في الدول التي ينتشر فيها الفساد بدفع الرشى التي تسهل الحصول على الخدمات، لذا فالمستثمرون ينظرون الى الفساد على أنه ضريبة ويقلل من عوائد الاستثمار بشكل عام(العبد، 2004: 225) وأثبتت دراسة ماورو عام 1995 ان ارتفاع الاستثمار يقترن بانخفاض الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وأكد أن التحسن في انحراف معياري واحد في مؤشر الفساد يؤدي الى ارتفاع الاستثمار بنسبة (5%) من الناتج المحلي الاجمالي (عواد، 2009: 349).

ب- **الأثر في النمو الاقتصادي:**طبقاً **للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع " الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلباً في هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أم**

الأجنبية. وهذا ما أثبتته دراسة (Ades , Die Tella, 1996)المقطعية المعنونة "مسببات ونتائج الفساد"اذ أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار وأن الفساد ستكون له آثاراً سلبية في النمو الاقتصادي .

ت–**تشويه بنود الانفاق العام:** في دراسة قام بها كل منتانزي و دافودي (Tanzi & Davoodi,2002) عن تأثير الفساد في النفقات العامة للحكومة توصلا الى **النتائج الآتية:**

1– يرتفع حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمارات الخاصةنتيجة لكون العديد من بنود الانفاق العام هي في متناول كبار المسؤولين ومن ثم يمكنهم التلاعب بهاللحصول على رشى .

2– يشوه الفساد هيكل النفقات العامة اذ يعتمد على الانفاق على المعدات الجديدة أكثر من الانفاق على التشغيل والصيانة.

3– فضلا عن أن النفقات العامة تبتعد عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل , لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الاخرى , هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع .

4– تنخفض انتاجية الاستثمارات العامة و مستوى البنية التحتية للبلد نتيجة للفساد.

5– تنخفض ايرادات ضريبة الدخل نتيجة لارتفاع مستوى الفساد في الدوائر الضريبية مما يحد من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية .

رابعا: العلاقة بين الفساد والشفافية والحكم الصالح

من أجل تقليل نسب الفساد وتحقيق نمو اقتصادي جيد وكفوء فان على الدول التي ترغب في تحقيق ذلك وضع تشريعات تتماشى والمفاهيم الجديدة في الاقتصاد العالمي مثل الشفافية والمساءلة والحوكمة.

يقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات وسهولة الوصول اليها دون عوائق وبما يسهل لأصحاب القرار اتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء، فضلا عن توفيرها للباحثين بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا بالتأكيد سيقلل من معدلات الفساد.

وقد قامت مبادرة الشفافية العالمية وهي شبكة تضم مجموعة من منظمات المجتمع الدولي والتي تعمل على تحقيق قدر أكبر من الشفافية لدى المؤسسات المالية الدولية بصياغة مسودة "ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية" وينص الميثاق على مبادئ رئيسة ينبغي على الدول والمؤسسات الدولية تبنيها وأهمها ما يأتي: الحق في النفاذ، الافصاح التلقائي، النفاذ الى صنع القرار، الحق في التماس المعلومات.وتنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التسعة الآتية لتحقيق الشفافية (سايح، 2012: 58):

1- تصميم الاجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.

2- وضع قواعد واضحة للنشر والافصاح.

3- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.

4- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية وتقدير المخاطر الاستثمارية.

5- أن تكون نصوص القوانين في متناول المواطن وأصحاب الأعمال.

6- يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم.

7- يتم توفير البيانات الرئيسة المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع.

8- يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادهاوالتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

9- تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري وكلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والاجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.

وللشفافية علاقة بالحكم الصالح اذ عرف الحكم الصالح أو الرشيد على أنه مجموعة الاجراءات التي توجه لإعانة ومساعدة المواطنين بالالتزام بالقوانين وبطريقة شفافة، وفي اطار المساءلة على أساس قاعدة واضحة غير قابلة للتردد أو الانتقاد، على أن تسهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال المساءلة والمراقبة والتي أصبحت من المتطلبات الضرورية في كل المجالات الاقتصادية التي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الانساني(عزي، 2006:4)

في هذا التعريف تكرر مصطلح المساءلة وهو مصطلح له علاقة قوية بمصطلح الفساد، ويعرف برنامج الامم المتحدة الانمائي المساءلة على أنها "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتنفيذ واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات اللازمة منها، وقبول بعض المسؤولية عن الفشل أو عدم الكفاءة أو عن الخداع والغش(www.pogar.org/ardic/themes/transparency-asp).

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International Organization) آليات مكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد من خلال وضع الصيغة الرياضية الآتية:

الفساد =(الاحتكار + حرية التصرف) – (المساءلة + النزاهة + الشفافية)

اذن فالعلاقة بين الشفافية والحكم الصالح والفساد تتضح من خلال أن الخطوة الأساسية نحو تطبيق الحكم الرشيد تتطلب إيماناً بعملية الشفافية وجوهر عملية الشفافية هي ضمان الحق في الحصول على المعلومات ونشرها كما أوضحنا فبدون معلومات صحيحة وكاملة يحصل عليها المجتمع في الوقت المناسب لا يمكن لنا إقامة مبدأ الشفافية الذي يعني جوهر الحكم الصالح، وبالتالي فان تطبيق مبدأ الشفافية ضرورة ملحة لمكافحة الفساد اذ أن قيام الحكومة ودوائرها بنشر المعلومات والحصول عليها في الوقت المناسب يعزز مبدأ المساءلة القانونية والمساءلة المجتمعية، وبالتالي يقلل من مستويات الفساد بشكل كبير.

خامسا : الفساد في الدول العربية ومؤشر قياسه

يعد مؤشر مدركات الفساد أشهر مؤشرات قياس الفساد، وقد بدأت منظمة الشفافية الدولية بإصدار هذا المؤشرمنذ عام (1995) ويمكنتعريفه على أنه ذلك المؤشر الذي يقيّم الدول ويرتبهاعلى وفق درجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها بناءً على إدراك رجال الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم بما في ذلك المتخصصين والخبراء من الدولة نفسها التي يتم تقييمها، ويركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء إستغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة وبناءً على هذا التعريف تطرح المسوحات وإستطلاعات الرأي المستخدمة في إعداد المؤشر وتعد هذه المسوحات مؤسسات دولية معروفة من خلال أسئلة ذات صلة بإستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة، مثل قبول الموظفين الحكوميين للرشى، أو إختلاس الأموال العامة، ومدى نجاح جهود مكافحة الفساد (أبو زيد،2012: 1).

وتقع حدود درجات مؤشر مدركات الفساد ما بين (0 – 100)، اذ تعني درجة (0) أعلى مستوى للفساد المدرك في حين تعني درجة (100) أدنى مستوى للفساد المدرك.

وفي عام 2014احتلت الدول الآتية المراتب العشر الأولى عالمياً في مؤشر مدركات الفساد.

جدول (1)

الدول العشر الأولى في مؤشر مدركات الفساد لعام 2014

الدولة	الرتبة	الدرجة (من 100)
الدانمارك	1	92
نيوزلندا	2	91
فنلندا	3	89
السويد	4	87
النرويج	5	86
سويسرا	5	86
سنغافورة	7	84
هولندا	8	83
لوكسمبورغ	9	82
كندا	10	81

Source: Transparency International Organization, Corruption Perception Index 2014, available on website: http://www.transparency.org/cpi2014/results

من الجدول الذي يبين أقل الدول فسادا في العالم يتضح أن الدول الاسكندنافية (الدانمارك وفنلندا والسويد والنرويج احتلت المراتب الأولى عالميا ولم تخترقها سوى نيوزلندا التي احتلت المرتبة الثانية من مجموع 175 دولة شملها المؤشر ثم جاءت بعدهم سويسرا وسنغافورة وهولندا ولوكسمبورغ وكندا

على الترتيب، بما يعني أن هذه الدول هي الأكثر شفافية والأقل فسادا في العالم، وذلك نتيجة لجهودها الكبيرة في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية والديمقراطية والحكم الصالح.

أما الدول العشر الأكثر فسادا في العالم لعام 2013 فكانت كما يلي:

جدول (2)

الدول العشر الأكثر فسادا في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2013

الدولة	الرتبة	الدرجة (من 100)
ارتيريا	166	18
ليبيا	166	18
اوزباكستان	166	18
تركمانستان	169	17
العراق	170	16
جنوب السودان	171	15
افغانستان	172	12
السودان	173	11
كوريا الشمالية	174	8
الصومال	174	8

Source: Transparency International Organization, Corruption Perception Index 2013, available on website:

http://www.transparency.org/cpi2013/results

يتضح من الجدول أن الصومال وكوريا الشمالية هي أكثر دول العالم فسادا ولم تحقق سوى (8) نقاط من مجموع 100 نقطة تليهما السودان بمجموع أحدى عشرة نقطة، ومن اللافت للنظر أن هناك اربع دول عربية ضمن أكثر الدول فسادا في العالم هي الصومال والسودان والعراق وليبيا، ويدل ترتيب هذه الدول ضمن مؤشر مدركات الفساد ومن 177 دولة في العالم على أن هذه الدول لم تبذل أي جهود حقيقية لمكافحة الفساد وضمان الشفافية وتحقيق الديمقراطية وتطبيق القانون بشكل صحيح.

أما ترتيب الدول العربية ضمن مؤشرعام 2014 فهو كما في الشكل الآتي::

شكل (2)

ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر مدركات الفساد لعام 2014

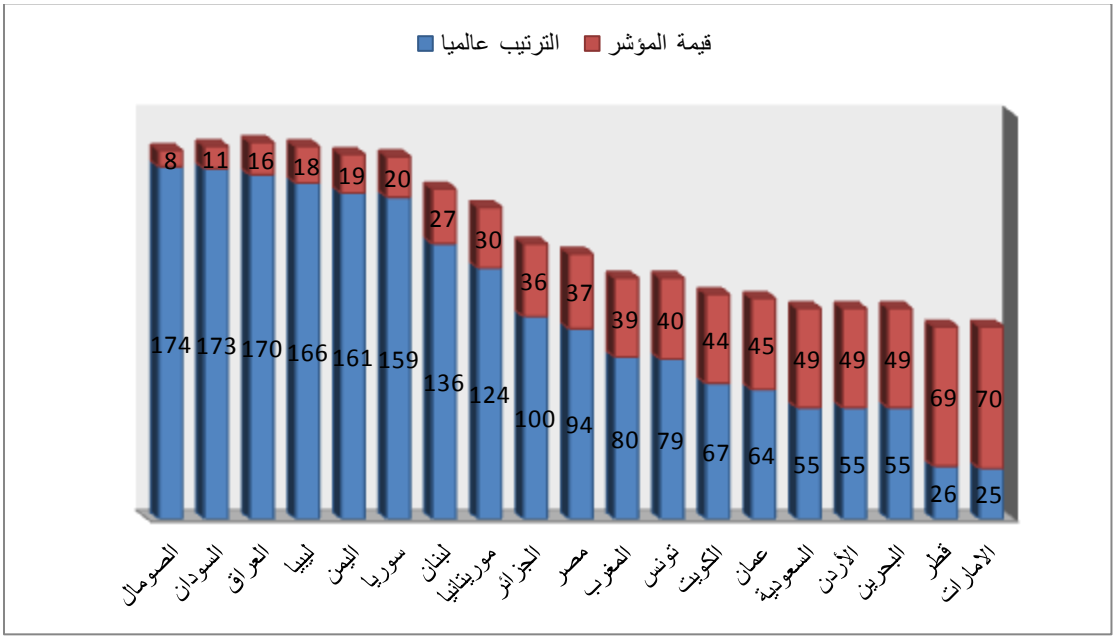

الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على :

Source: Transparency International Organization, Corruption Perception Index 2014, available on website: http://www.transparency.org/cpi2014/results

من خلال الشكل يتضح أن دولتين عربيتين فقط هما الامارات وقطر كانتا ضمن الربع الأول من دول العالم الأقل فساداً، فضلاً عن أنهما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان تجاوزت قيمة المؤشر لديهما (50) نقطة وكانت قيمة المؤشر لبقية الدول العربية أقل من (50) نقطة في دلالة على ارتفاع مستوى الفساد في تلك الدول، كما جاءت سبع دول عربية ضمن الربع الثاني وثلاث دول عربية ضمن الربع الثالث وسبع دول عربية ضمن الربع الأخير للدول الأكثر فسادا ضمن الترتيب العالمي، كما يوضح الشكل أن عشر دول عربية من مجموع تسع عشرة حلت في النصف الثاني من الترتيب العالمي، وأن الدول التي حلت في الربع الأخير وهي تمثل حوالي (37%) من مجموع الدول العربية التي شملها المؤشر كلها تعاني من أوضاع سياسية غير مستقرة ونزاعات داخلية مع حركات متطرفة، واذا ما قسمنا الدول العربية الى مجموعتين فاننا نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي غالبا ما تحتل المراتب الأولى بين الدول العربية وباقي الدول العربية تتصدرها الأردن وتونس ونجد في هذه المجموعة دول سوريا والعراق والسودان والصومال في المؤخرة.

وأوضاع الدول العربية لم تتطور كثيراً في مؤشر مدركات الفساد، فلو عدنا الى مؤشر عام 2010 سنجد أن ترتيب الدول العربية وقيمة المؤشر لديها لم يطرأ عليهما ذلك التغير الملحوظ والشكل الآتي يوضح ذلك.

شكل (4)

ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر مدركات الفساد لعام 2010

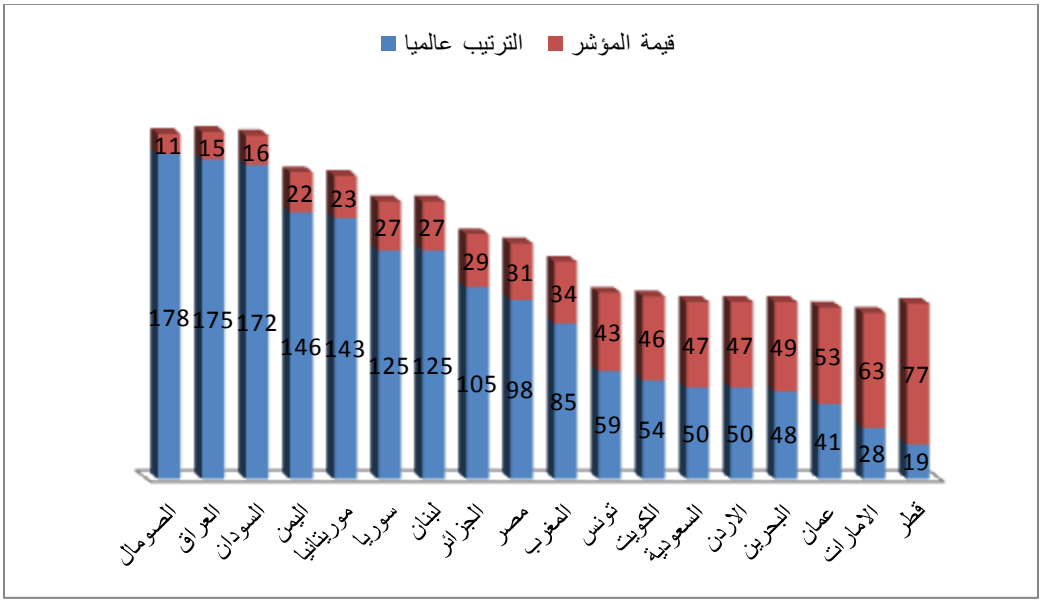

الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على :

Source: Transparency International Organization, Corruption Perception Index 2014, available on website: http://www.transparency.org/cpi2010/results

من الشكل يتضح أن وضع الدول العربية في عام 2010 أفضل منه في عام 2014اذ كانت هناك ثلاث دول عربية – وليست دولتان– تجاوزت قيمة المؤشر لديها (50) نقطة، كما أن خمس دول عربية جاءت ضمن الربع الأخير في المؤشر– وليست سبع دول–، مما يعني أن الفساد يرتفع مستواه في الدول العربية ,وان تلك الدول لم تبذل جهوداً كبيرة للتخلص من الفساد الاداري أو الحد منه.

ويؤيد ذلك ما جاء في مؤشر السيطرة على الفساد الذي يصدره البنك الدولي ضمن مؤشرات الحكم الرشيد وقد كانت نتائج هذا المؤشر للدول العربية لعام 2013 كما يأتي:

جدول (3)

مؤشر السيطرة على الفساد للدول العربية لعام 2014

الدولة	الترتيب عربيا	قيمة المؤشر
الامارات	1	87.56
قطر	2	84.69
البحرين	3	69.38
الأردن	4	60.77
عمان	5	60.29
السعودية	6	58.37
تونس	7	54.07
الكويت	8	53.59
المغرب	9	46.41
جيبوتي	10	41.63
الجزائر	11	38.76
مصر	12	32.54
لبنان	13	18.18
سوريا	14	7.66
العراق	15	7.18
السودان	16	1.44
ليبيا	17	0.96
الصومال	18	0.48

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

يوضح الجدول أن دول المجموعة الأولى ومعها الأردن وتونس من المجموعة الثانية هي فقط من تجاوزت حاجز (50) نقطة في حين حصلت عشر دول عربية من أصل ثماني عشرة دولة على نتيجة اقل من (50) نقطة واذا ما حسبنا متوسط قيمة المؤشر للدول العربية نجد أنه يساوي حوالي (48) نقطة. وهو أقل بشكل كبير من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ (85) نقطة وأقل من متوسط اوروبا وآسيا الوسطى البالغ (69) نقطة (البنك الدولي، 2014).

سادسا: آثار الفساد في الدول العربية:

لقد كانت هناك آثار عديدة لارتفاع مستويات الفساد في الدول العربية أهمها ما يأتي:

أولا: التنمية البشرية:

أدى انتشار ظاهرة الفساد في الدول العربية إلى التأثير بشكل سلبي في مؤشرات التنمية البشرية مما أسهم بتدهورها، اذ يؤثر الفساد في التنمية البشرية من خلال تقليل نسب الانفاق على أهم ركنين من أركان التنمية البشرية وهما التعليم والصحة. فضلاً عن ارتفاع نسب التهرب الضريبي الذي يخلق مشكلات للموازنة العامة في تخصيص الموارد المحدودة أصلاً خصوصاً في الدول العربية غير النفطية، فضلا عن أن الفساد يخلق عدم المساواة والمنافسة غير العادلة في استخدام مؤسسات الدولة ويقلل الفعالية الاقتصادية، وأوضحت بعض البحوث أن العلاقة قوية بين الفساد ودرجة عدم المساواة في البلد (الزبيدي، 2012). فضلاً عن فقدان نسبة كبيرة من أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشروعات التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية، وما لذلك من آثار سلبية جداً في الفئات محدودة الدخل، وهذا ما يتضح من خلال جدول (4).

جدول (4)

ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر التنمية البشرية لعام2013

الدولة	قيمة مؤشر التنمية البشرية	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	مستوى التنمية البشرية
قطر	0.851	31	1	مرتفعة جدا
السعودية	0.836	34	2	مرتفعة جدا
الامارات	0.827	40	3	مرتفعة جدا
البحرين	0.815	44	4	مرتفعة جدا
الكويت	0.814	46	5	مرتفعة جدا
عمان	0.783	56	6	مرتفعة
لبنان	0.765	65	7	مرتفعة
الأردن	0.745	77	8	مرتفعة
تونس	0.721	90	9	مرتفعة
الجزائر	0.717	93	10	مرتفعة
فلسطين	0.686	107	11	متوسطة
مصر	0.682	110	12	متوسطة
سوريا	0.658	119	13	متوسطة
العراق	0.624	120	14	متوسطة
المغرب	0.617	129	15	متوسطة
اليمن	0.500	154	16	منخفضة
جزر القمر	0.488	159	17	منخفضة
موريتانيا	0.487	161	18	منخفضة
السودان	0.473	166	19	منخفضة

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، نيويورك، 2014، ص 158-161.

يتضح من الجدول أن الدول التي احتلت المراتب المتقدمة في انخفاض نسبة الفساد وهي دول المجموعة الأولى (دول مجلس التعاون الخليجي) هي نفسها التي احتلت مراتب متقدمة في مؤشر التنمية البشرية، كما أن الدول العربية التي احتلت مراتب متأخرة في مؤشر الفساد في اشارة الى انتشار نسب الفساد فيها احتلت مراتب متأخرة في مؤشر التنمية البشرية وهي سوريا والعراق واليمن والسودان في دلالة واضحة على تأثير الفساد في جهود التنمية البشرية، وأن الدول العربية التي تتمتع بمستوى تنمية مرتفع جدا هي أقلية بالنسبة لمجموع الدول العربية اذ بلغت خمس دول من أصل تسع عشرة دولة.

وتوضح أبحاث برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول تأثير الفساد في التنمية البشرية أن معالجة الفساد وتعزيز حكم القانون تستطيع الدول رفع مستوى الدخل الوطني بمقدار أربعة أضعاف في الأجل الطويل، وأن تخفض معدل وفيات الأطفال لديها بنسبة (75%)، كما يقلل الفساد من النفقات المخصصة للرعاية الصحية والتعليم ويعيد توجيهها الى الأغنياء (برنامج الأمم المتحدةالانمائي، 2008، 9–10).

ثانيا: معدل الفقر:

أثبتت الدراسات أن الفساد نفسه لا ينتج فقراً بصورة مباشرة وانما يأتي تأثير الفساد في الفقر من خلال تأثير الأول في النمو الاقتصادي والحاكمية المؤسسية للدولة، ومن خلالهما ينتقل تأثير الفساد الى الفقر فيزداد حجمه ويتسع نطاقه. اذن فالعلاقة ما بين الفساد والفقر علاقة غير مباشرة،فالفساد يؤثر في الفقر من خلال تأثيره أولاًفي عوامل النمو الاقتصادي والتي بدورها تؤثر في مستويات الفقر. اذ تشير النظرية الاقتصادية والتجارب العملية الى أن هنالك علاقة مباشرة ما بين الفساد والنمو الاقتصادي، فالفساد يعوق النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض مستويات الاستثمار المحلي والاجنبي فضلاً عن فرض ضرائب غير عادلة على الرياديين وتخفيض نوعية الخدمات العامة والبنية التحتية وتخفيض الايرادات الضريبية وتشويه محتوى النفقات العامة، كما أن الفساد يؤدي الى مضاعفة عدم المساواة في الدخل اذ أن الفساد يؤدي الى تشويه الاقتصاد وأطر السياسات الاقتصادية والتشريعية بحيث تسمح لعدد قليل من السكان الاستفادة من النمو الاقتصادي أكثر من غيرهم، وبذلك تتسع الفجوة ما بين الفقراء والاغنياء فترتفع معدلات الفقر (قندح، 2014).

جدول (5)

متوسط نسب الفقر في بعض الدول العربية للمدة (2000-2013)

الدولة	نسبة الفقر عند 2 دولار	الفقر وفق مؤشر الخط الوطني
مصر	3.38	20.77
العراق	4.69	20.65
الأردن	0.745	14.4
موريتانيا	17.59	46.56
المغرب	4.75	12.1
السودان	15.38	46.5
سوريا	3.28	32.65
تونس	1.89	23.73
فلسطين	0.41	28.78
اليمن	9.89	34.8

Source:www.databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

يتضح من الجدول أنه على وفق خط الفقر الوطني فان دولتين عربيتين هما موريتانيا والسودان تصل نسبة الفقر فيهما الى نصف عدد السكان تقريبا وتتجاوز النسبة (30%) في سوريا واليمن وتتجاوز (20%) في مصر والعراق وفلسطين وتونس، وعلى وفق إحصائيات البنك الدولي في عام 2013، بلغ عدد سكان العالم العربي حوالي 345مليون شخص، وبلغ إجمالي الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة تريليون و490 مليارداولاإلا أن نصيب الفرد من هذا الناتج لا يزيد على حوالي 3500 دولار في السنة، ويعيش في العالم العربي 11 مليون شخص على أقل من دولار واحد في اليوم وهو ما تصنفه الأمم المتحدة بوصفه "فقرا مدقعا"(http://sautsaba.net/news_details.php?sid=3976)

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يخفض الفساد من الحافز على الاستثمار، لان رجال الاعمال في البيئة الفاسدة عليهم اعباء اضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، اذ يجب عليهم ما يأتي (منصوران، 2009، 2):

1–دفع الرشوالعمولات حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم.

2– دفع الرشى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق.

وستؤدي هذه الأمور وغيرها من أشكال الفساد الأخرى بالطبع الى ارتفاع تكلفة القيام بالأعمال خصوصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد القومي، ما يقلل من تحفيز رجال الاعمال على الاستثمار، ويعيق النمو الاقتصادي. ويوضح تقرير مناخ الاستثمار لعام 2014 أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم بين سبع مجموعات جغرافية في مؤشر جاذبية الاستثمارات وبمؤشر بلغ (36.7) نقطة، بعد دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية ثم دول شرق آسيا والمحيط الهادئ تليها دول أوروبا وآسيا الوسطى، وقد مثلت الاستثمارات الواردة الى الدول العربية في عام 2013 ما نسبته (3.3%) من اجمالي الاستثمارات العالمية، وما نسبته (6.2%) من اجمالي الاستثمارات الواردة الى الدول النامية، وقد تركزت النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية في دولتين فقط هما الامارات والسعودية واللتين استحوذتا على أكثر من (40%) من هذه الاستثمارات(ضمان الاستثمار، 2014: 11–13).

كما أن الفساد يتضح من خلال مؤشر أداء الأعمال حيث أن من ضمن 189 دولة شملها مؤشر أداء الأعمال لعام 2014 جاء ترتيب احدى عشرة دولة عربية أعلى من المائة وكما في الشكل التالي:

شكل (5)

ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2014

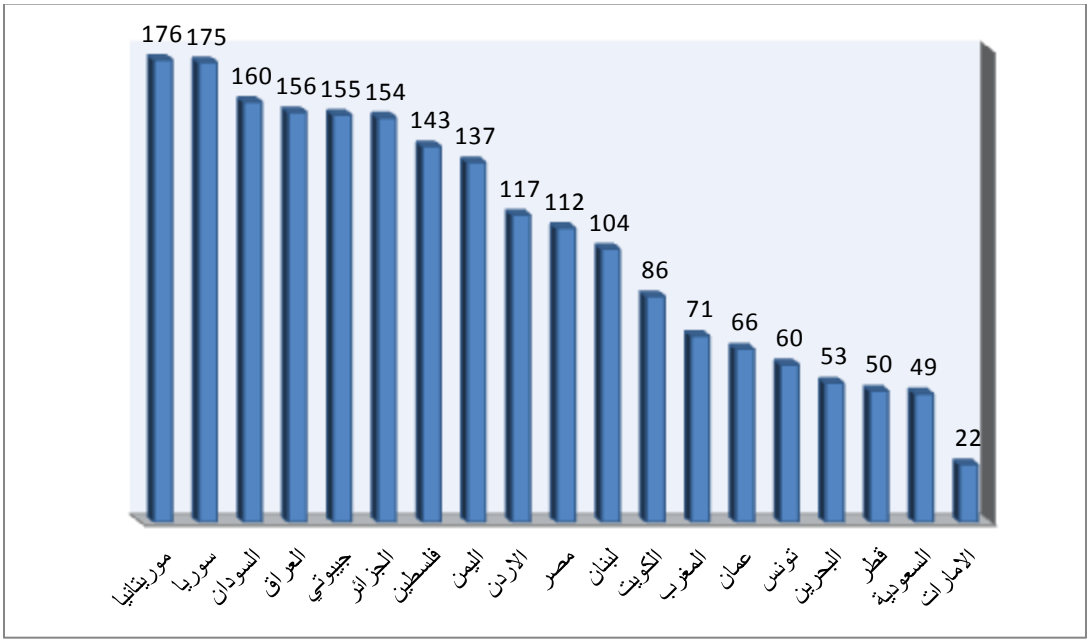

Source: World Bank, Doing Business 2015, Washington D.C, pp 167-230.

كالعادة جاءت دول مجلس التعاون في المراتب الأولى عربيا خصوصا المراتب الأربعة الأولى في حين أن الدول العربية الأكثر فسادا وهي العراق والسودان وسوريا وموريتانيا احتلت المراتب الأخيرة عربيافي دلالة على ان مؤشر أداء الأعمال يعكس مستوى الفساد في تلك الدول.

سابعا: معالجات مقترحة لمكافحة الفساد:

للتخلص من الفساد أو على الأقل التخفيف من حدته على الدول العربية أن تضع استراتيجيات واضحة ومفصلة ومدروسة بشكل علمي تتناسب مع طبيعة المجتمع وتشخص أسباب الفساد في كل دولة وتعمل على وضع سبل العلاج، ولكن هناك أمور عامة تشترك فيها جميع الدول العربية تقريباً يجب أن تحتويها تلك الاستراتيجيات وأهمها:

1- وجود ارادة سياسية قوية لمكافحة الفساد مصحوبة بعمل جدي من قبل مؤسسات الدولة المختلفة وقوانين رادعة لكل من يشترك في هذا الفساد أو يشجع عليه خصوصا من المسؤولين الكبار على أن يتم تنفيذ القانون على الجميع دون استثناء وهذا يتطلب أن تكون المؤسسة القضائية مستقلة وتتمتع بالنزاهة الكافية، وبعكس ذلك فانه من الصعب معالجة الفساد اذا لم تكن هناك عقوبات رادعة وفعالة، ولكي يتحقق ذلك لابد من اصلاحات عديدة في المجالات الآتية:

أ- **الاصلاح السياسي:** ونعني به اصلاح المؤسسات العليا في الدولة ومراقبة السياسيين الفاسدين أو الذين يشجعون على الفساد ومعاقبتهم، والمراقبة المستمرة لمؤسسات الدولة وتفعيل ما يعرف بالحكومة الالكترونية لما لها من أثر كبير في مكافحة الفساد.

ب- **الاصلاح الاداري والقانوني:** ويقصد به مراجعة القوانين والتشريعات والهياكل الادارية وقواعد العمل واصدار القوانين والتشريعات التي تدعم الشفافية وتكافح الفساد بأشكاله كافة.

ت-**الاصلاح الاقتصادي:** وهذا الاصلاح سيخفف أيضاً من مجالات الفساد الاداري من خلال تقليص ثم الغاء دعم الدولة للمنتجات الغذائية والمشتقات النفطية مع تعويض ذوي الدخل المحدود من خلال آليات شفافة ونزيهة، فضلاً عن اصلاح الجهاز الضريبي الذي يعد في أغلب الدول العربية جهازاً ينتشر فيه الفساد بدرجة كبيرة، فضلاً عن اتباع الخصخصة أي تحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص وبما يسهم في تقليص نسب الفساد.

ث-**الاصلاح الاجتماعي:** من خلال حملات التوعية الدينية والاخلاقية التي تحث على النزاهة وتأدية العمل بشكل صحيح والابتعاد عن الفسادوذلك من خلال التركيز على دعوة الأديان كافة إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة,وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة (مدونات السلوك)، وادخال قيم النزاهة والشفافية وتعليمها للطلبة في مراحل مبكرة من أجل انشاء جيل يحارب الفساد ويشجع النزاهة والاخلاص في العمل.

2- يجب أن يرافق وضع استراتيجيات مكافحة الفساد حملات اعلامية كبيرة تبين مخاطر الفساد على الفرد والمجتمع، وتدعو الاعلاميين لكشف الفاسدين والمطالبة بمحاكمتهم مهما كانت انتماءاتهم.

3- من أجل انجاح هذه الاستراتيجيات يجب اشراك مؤسسات المجتمع المدني والاعلاميين وأساتذة الجامعات والحقوقيين وأطراف المجتمع الأخرى في وضع تلك الاستراتيجيات.

4- استحداث هيآت متخصصة بالنزاهة على أن تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية ومرتبطة بالسلطة التشريعية ويتم تعيين رئيسها ونوابه بالانتخاب من قبل أعضاء مجلس النواب، واختيار موظفيها بمن يتمتعون بسمعة جيدة في النزاهة ومكافحة الفساد والشجاعة في محاسبة الفاسدين.

5- اعتماد أساليب فعالة في مراقبة عمل دوائر ومؤسسات الدولة مثل أسلوب الكمائن والزيارات المفاجئة ودخول أعضاء هيأة النزاهة الى تلك الدوائر بهيأة مواطنين عاديين لمعرفة مكامن الفساد والقضاء عليها.

6- التأكيد على مبدأي المساءلة والشفافية، والمساءلة هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، ومطالبتهم بتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم،

والشفافية يقصد بها وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

7- تطبيق الحوكمة التي تعني إقامة نظم ديمقراطية بديلة للنظم الدكتاتورية في إدارة جميع شؤون المجتمع وتهميشها للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني،من خلال إيجاد نظم تحكم العالقات بينت لكال أطراف التي تؤثر في الأداء،كما تشمل الحوكمة مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية (الأمم المتحدة، 2004:35).

الـــخـــاتـــمـــة:

ان الفساد آفة لا تقتصر آثارها على جانب معين وانما تمتد الى جميع مجالات الحياة، فالفساد له آثار سلبية اجتماعية وسياسية واقتصادية واذا ما تجذر الفساد في مجتمع ما فان من الصعب اقتلاعه من هذا المجتمع، ومن ثم سيدفع هذا المجتمع ضريبة كبيرة نتيجة لاستشراء ذلك الفساد لا تقتصر على الجيل الحالي وانما ستمتد الى أجيال قادمة، والدول العربية بدأ الفساد يتجذر في العديد منها دون أن تكون هناك معالجات حقيقية وصائبة مما أسهم في انتشار هذا الفساد وتنامي معدلاته ومن ثم امتداد آثاره السلبية الى المواطنين خصوصا ذوي الدخل المحدود ومن يقعون في خط الفقر، ان معالجة الفساد وتخفيف معدلاته ستكون لها آثار ايجابية عديدة في الدول العربية وفي اقتصادات تلك الدول سواء في مجال النمو الاقتصادي أم مستوى دخل الفرد أم مستويات الفقر.

المصادر:

1- أبو زيد، د. أحمد ، مؤشر مدركات الفساد للعام 2012، متوافر على الموقع الالكتروني: www.jacc.gov.jo/Portals/

2- أبو عمرو، شهاب الدين (2005)، القاموس الوافي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت.

3- الأمم المتحدة (1994)، الفساد في الحكومة، مركز التنمية الاجتماعية، ترجمة د. نادر أحمد أبو شيخة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، عمان.

4- الأممالمتحدة (2004) ،اتفاقيةالأممالمتحدةلمكافحةالفساد،نيويورك،الأممالمتحدة.

5- برنامج الأمم المتحدة الانمائي(2008)، الفساد والتنمية، نيويورك، الأمم المتحدة.

6- البنك الدولي، قاعدة البيانات، 2014، الموقع الالكتروني: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

7- بيتر ايغن (2005)، شبكات الفساد والافساد العالمية، ترجمة محمد حديد ، قدس للنشر والتوزيع، بيروت.

8- داود، عماد الشيخ (2004)، الشفافية ومراقبة الفساد، في د. إسماعيل الشطي وآخرين "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

9- الذهبي، د. جاسم محمد (2005)، الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية، ندوة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، جامعة بغداد، بغداد، الجزء الأول.

10- الزبيدي، حسن لطيف ، الفساد في العراق جذوره، فروعه، وثماره المرة، 2012، متوافر على الموقع الالكتروني: http://hasnlz.com/permalink/3396.html

11- سايح، بوزيد (2012)، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر.

12- العبد، جورج (2004)، العوامل وآثار الفساد في النمو الاقتصادي والتنمية، في د. إسماعيل الشطي وآخرين "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

13- عبدالعزيز، د. عمار طارق (2007)، الفساد الاداري وطرق علاجه، مجلة المستقبل العراقي، مركز أبحاث العراق، بغداد، العدد 13.

14- عبدالفضيل ، د. محمود (2004) (، مفهوم الفساد ومعاييره، في د. إسماعيل الشطي وآخرين "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

15- عزي، د.الأخضر أبو علاء (2006)، الحكم الرشيد وخصخصة المؤسسات، مجلة علوم انسانية، العدد 24، متوافر على الموقع الالكتروني: www.uluminsania.net

16- عواد، محمد جاسم (2009)، الفساد الاقتصادي في دول مختارة مع التركيز على العراق للمدة (2003-2007)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة،العراق.

17- قندح، د. عدلي ، الفساد والفقر والعلاقة غير المباشرة، جريدة الرأي الأردنية، 2014، متوافر على الموقع الالكتروني:http://www.alrai.com/article/665537.html

18- منصوريان، سهيلة (2009)، تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي، متوافر على الموقع الالكتروني: http://shakirycharity.org/index_A.php?id=149&news_id=3082

19- المياحي، د. عمار فوزي (2008)، الفساد الاداري وسبل علاجه وفقا لتقديرات البيئة العراقية، مجلة المستقبل العراقي، مركز العراق للأبحاث، العدد 13،بغداد.

20- Andrzej Buchana (2001), organizational Behavior, prentice Hall, Fourth edition.

21- Alberto Ades and Di Tella (1996), The Causes and Consequences of Corruption: A Review of Recent Empirical Contributions, IDS Bulletin,Vol. 27 ,2.

22− Tanzi,Vito and Davoodi, Hamid R. (2002), Corruption ,Public Investment and Growth, in Governance , Corruption & Economic Performance, Editors George T. Abed and Sanjeev Gupta, IMF.